

الدليل الإجرائي لحوكمة بيانات المشاريع

النسخة الأولى، أكتوبر 2023

تصنيف الوثيقة: عام

قائمة المحتويات

3 المقدمة
3 نطاق التطبيق
3 الأهداف
3 خطوات مشاركة البيانات مع الاطراف الخارجية لأغراض تنفيذ المشاريع
6 توصيات عامة
7 الملحق 1
7 الملحق 2

المقدمة

يهدف هذا الدليل الإجرائي إلى مساعدة الجهات الحكومية على الالتزام بسياسات حوكمة البيانات الوطنية والتي تضع الضوابط المنظمة للتعامل مع البيانات الوطنية، بما في ذلك تصنيفها ومشاركتها مع الأطراف الخارجية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بما يتوافق مع ضوابط الأمن السيبراني للبيانات

نطاق التطبيق

ينطبق هذا الدليل على البيانات الحكومية مهما كان شكلها أو طبيعتها، التي يتم مشاركتها مع الأطراف الخارجية لتنفيذ الأعمال والمشاريع

الاهداف

يساعد الدليل الإجرائي على تحقيق الأهداف التالية:

- **المحافظة على البيانات الحكومية:** يساعد على تقييد الوصول للبيانات المصنفة للحد اللازم لتنفيذ متطلبات المشروع
- **تحسين الكفاءة والأمان:** من خلال تطبيق أفضل الممارسات في رفع التوعية وتطبيق الضوابط الأمنية والسيبرانية والتأكد من فعاليتها
- **ضمان الالتزام :** يساعد في تسهيل الالتزام بالمتطلبات التنظيمية الأخرى مثل سياسات حوكمة البيانات الوطنية والقواعد واللوائح ذات الصلة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والتي تصدرها الهيئة السعود ية للبيانات والذكاء الاصطناعي وضوابط الأمن السيبراني الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني

خطوات مشاركة البيانات مع الأطراف الخارجية لأغراض تنفيذ المشاريع

أولاً : تشكيل فريق عمل

على الجهة الحكومية المالكة للمشروع القيام بتشكيل فريق عمل يتكون من: مالك المشروع مدير المشروع من إدارة المشاريع ممثل إدارة المخاطر المراجعة ممثل مكتب إدارة البيانات في الجهة ممثل الأمن السيبراني في الجهة ومن تراه الجهة المالكة للمشروع. ويتولى الفريق المشكل المساهمة في حماية البيانات والحد من تسربها عند مشاركتها مع الأطراف الخارجية وضمان الالتزام بسياسات حوكمة البيانات الوطنية وضوابط الأمن السيبراني للبيانات أثناء مراحل المشروع

مهام فريق العمل

- 1- تحديد درجة تصنيف المشروع
- 2- الأطراف الخارجية تحديد الحد الأدنى من البيانات التي يجب مشاركتها مع.

البيانات الحكومية: هي جميع البيانات - مهما كان شكلها أو مصدرها أو طبيعتها - التي يتم إنشاؤها أو الحصول عليها من قبل الجهات الحكومية في سياق ممارسة اختصاصاتها المقررة نظاماً

- 3- مراجعة تصنيف البيانات المطلوبة قبل مشاركتها مع الأطراف الخارجية
- 4- دراسة وتقييم أثر البيانات المطلوبة من قبل الأطراف الخارجية
- 5- تحديد واقتراح البنود التعاقدية النظامية التي تكفل حماية البيانات وإدراجها ضمن النصوص المتغيرة وفق نماذج العقود المعتمدة لوزارة المالية - المتصلة بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية
- 6- تحديد الضوابط المناسبة لضمان حماية البيانات الحكومية وفقاً لمستوى التصنيف

ثانياً: تقييم ودراسة أثر المشروع ووثائقه

على فريق العمل القيام بتحديد مستوى تصنيف المشروع وفقاً لسياسة تصنيف البيانات من خلال

أ- تحديد فئة الأثر وقد تشمل واحدة أو أكثر

- المصلحة الوطنية
- أنشطة الجهات
- صحة وسلامة الأفراد
- الموارد البيئية

ب- تحديد مستوى الأثر

- مدة الأثر وصعوبة السيطرة على الضرر
- فترة تدارك وإصلاح الأضرار بعد وقوعها
- حجم الأثر على مستوى وطني، مناطقي، عدة جهات، جهة واحدة، عدة أفراد ... إلخ

يمكن الاستفادة من أداة التصنيف لتحديد التصنيف المناسب

ثالثاً: آلية التعامل مع المشروع حسب التصنيف

أ- في حال كان تصنيف المشروع سري فأعلى

يقوم الفريق المشكل بتحديد الآلية النظامية المناسبة لطرح المشاريع المصنفة على سري فأعلى. بعد ذلك، يقوم الفريق المشكل بتحديد الضوابط اللازمة لحماية البيانات عند مشاركتها

الحد الأدنى من الضوابط للمشاريع المصنفة سري فأعلى

- 1- إجراء المسح الأمني للأطراف الخارجية
- 2- تعهد الأطراف الخارجية بعدم استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي أو خدمات التخزين السحابية الشخصية أو الخاصة بالطرف الخارجي لإنشاء أو تخزين أو مشاركة البيانات الخاصة بالجهة الحكومية باستثناء التطبيقات الآمنة المعتمدة من الجهات ذات العلاقة
- 3- تخصيص موقع ملائم لموظفي الطرف الخارجي لأداء أعمالهم مع توفير أجهزة مخصصة مملوكة للجهة يتم من خلالها مشاركة البيانات ومعالجتها للبيانات التي يحددها الفريق

ملحق 2: أداة تصنيف البيانات

- 4- توفير عناوين بريد إلكتروني من قبل الجهة المالكة للمشروع لموظفي الطرف الخارجي، وحصر مشاركة البيانات من خلالها، مع التزام موظفي الطرف الخارجي بعدم استخدام عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بالطرف الخارجي في الأعمال المتعلقة بالمشروع
 - 5- تفعيل أنظمة التحكم بالدخول والخروج من الموقع المخصص على أن يكون للمصرح لهم فقط
 - 6- منع خروج الأجهزة ووحدات التخزين والبيانات ، ومنع إدخال أي أجهزة إلكترونية للقاعة.
 - 7- يتم تقييد الوصول إلى البيانات واستخدامها للغرض المطلوب لأقل عدد من العاملين
 - 8- استخدام طرق وخوارزميات آمنة للتشفير عند الإنشاء والتخزين والمشاركة
- ويمكن للجهة إضافة الضوابط المناسبة حسب ما تستدعيه حاجة المشروع مع عدم الإخلال بسياسات حوكمة البيانات الوطنية والأنظمة واللوائح ذات الصلة

ب- في حال كان تصنيف المشروع مقيد

يلتزم الفريق بتطبيق الضوابط التالية كحد أدنى

- 1- تعهد الأطراف الخارجية بعدم استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي أو خدمات التخزين السحابية الشخصية لإنشاء أو تخزين أو مشاركة البيانات الخاصة بالجهة باستثناء التطبيقات الآمنة المعتمدة من الجهات ذات العلاقة
 - 2- يتم تقييد الوصول إلى البيانات واستخدامها للغرض المطلوب لأقل عدد من العاملين
 - 3- استخدام طرق وخوارزميات آمنة للتشفير عند الإنشاء والتخزين والمشاركة
 - 4- يتم التدرج في مشاركة البيانات وفقاً لسياسة مشاركة البيانات
- ويمكن للجهة إضافة الضوابط المناسبة حسب ما تستدعيه حاجة المشروع مع عدم الإخلال بسياسات حوكمة البيانات الوطنية والأنظمة واللوائح ذات الصلة

رابعاً: مراجعة مستوى تصنيف بيانات المشروع أثناء التنفيذ

نظراً لما قد يطرأ من وجود بيانات مصنفة على درجات السرية أثناء تنفيذ مشاريع مصنفة على مستوى مقيد أو عام، على الفريق المشكل القيام بالمراجعة الدورية للوثائق والمتطلبات التي يتم مشاركتها مع الأطراف الخارجية أثناء مرحلة التنفيذ. على أن يتم دراسة أثر ذلك وتطبيق ما يلزم من الضوابط لحماية تلك البيانات. مع مراعاة الحاجة للمعالجة المسبقة في حال تطلب الأمر ذلك، على سبيل المثال: الحجب وإخفاء الهوية والتجميع بالإضافة إلى ذلك، اعتماد المستوى الأعلى من التصنيف عندما يتضمن محتوى مجموعة متكاملة من البيانات بمستويات تصنيف مختلفة

خامساً: تقييم الأثر للمخرجات

على الجهة المتعاقدة مع الأطراف الخارجية في حال استلامها للمخرجات والبيانات بتصنيفها وفقاً لسياسة تصنيف البيانات، وفي حال صنفت البيانات من قبل الجهة المنفذة يتم مراجعة تصنيفها، وعلى الجهة تطبيق ضوابط الأرشيف والتخزين الآمن للمخرجات التي تم استلامها من قبل الأطراف الخارجية والتحقق من تطبيق الضوابط الآتية للأطراف الخارجية مثل: تنفيذ عمليات الإتلاف أو الحذف الآمن للبيانات، ومنع حق الوصول إلى البيانات بمجرد انتهاء المشروع

توصيات عامة

- تتولى الجهات الحكومية مواءمة هذا الدليل مع سياساتها الداخلية وتعميمها على جميع الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها بما يحقق التكامل ويضمن تحقيق الهدف المنشود من إعدادها
- توازن الجهات الحكومية وبحسب طبيعة المشروع بين تصنيف البيانات وحق الاطلاع والحصول على المعلومات مع المتطلبات الضرورية الأخرى كتحقيق الأمن الوطني والمحافظة على سرية بيانات المشاريع وفقاً لمعيار الموازنة بين المزايا والآثار من سياسة تصنيف البيانات
- في المراحل الأولية من المشروع تقوم الجهة الحكومية بتضمين العقود البنود اللازمة للتأكد من التزام المتعاقد معه بحماية البيانات والمحافظة عليها وفق التزامات نظامية محددة. على أن تشمل

- 1- إجراء المسح الأمني حسب ما تستدعيه حاجة المشروع
- 2- خطاب موثق من الجهة المنفذة يتضمن التأكيد على أنه تم تسليم جميع وثائق المشروع أو اتلافها حسب الأحوال -تعتمده الجهة الحكومية بموافقة خطية- دون الإخلال بسياسات حوكمة البيانات الوطنية وضوابط الأمن السيبراني المتعلقة بالإتلاف
- 3- تطبيق علامات الحماية النصية على البيانات سواء بالصيغة الورقية والإلكترونية (بما في ذلك رسائل البريد الإلكتروني) وفقاً لكل مستوى من مستويات تصنيف البيانات
- 4- اتفاقية عدم الإفشاء ملائمة لاختصاصات المشروع وتوقيع الأطراف عليها (NDA) تصميم وثيقة
- 5- التوقيع على اتفاقية مشاركة البيانات في الأحوال التي تتطلب ذلك وفق سياسة مشاركة البيانات
- 6- تحديد مدة مشاركة البيانات والموعده النهائي للوصول إلى البيانات أو تخزينها
- 7- تعهد موظفي الجهات المنفذة بعدم استخدام تطبيقات التراسل أو التواصل الاجتماعي أو خدمات التخزين السحابية الشخصية أو تقنيات الذكاء الاصطناعي لإنشاء أو تخزين أو مشاركة البيانات الخاصة بالجهة، باستثناء تطبيقات التراسل الآمنة المعتمدة من الجهات ذات العلاقة ووفقاً للأنظمة واللوائح والقواعد ذات الصلة

ملحق (3) الخطوة 5 من الخطوات اللازمة لتصنيف البيانات

الملحق 1

أداة تصنيف البيانات

المصلحة الوطنية		
التصنيف	الجواب	الأسئلة
سري للغاية		بيانات عن مخازن الأسلحة والذخائر التابعة للقوات المسلحة؟
سري للغاية		بيانات عن تحركات القوات المسلحة أو قوى الأمن الداخلي أو تحركات كبار الشخصيات؟
سري للغاية	نعم	بيانات عن إجراءات الجهات أو القوات الأمنية في حالة الحرب؟
سري للغاية		بيانات عن مفاتيح وآليات التشفير المستخدمة في البنية التحتية الوطنية؟
سري للغاية		البيانات التي تسبب أي انقطاع للأصول الحيوية في المملكة (مثل شبكات الطاقة ومصافي البترول والنقل والصحة وما إلى ذلك)؟
سري للغاية		البيانات التي يمكن أن تخضع لاهتمام وسائل الإعلام الدولية أو الوطنية وتؤدي إلى الإساءة لسمعة المملكة؟
سري للغاية		بيانات القضايا الإرهابية والمخططات المهددة للمملكة؟
سري		البيانات المتعلقة بالاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم الدبلوماسية بين المملكة والدول الأخرى مالم ينص على أنها عامه؟
سري		بيانات يمكن أن تؤثر سلباً في سوق العمل في المملكة؟
سري		البيانات التي تسبب انخفاضاً كبيراً في أسعار الموارد الطبيعية؟
سري		مذكرات التفاهم مع الشركات الدولية لإنشاء مصالح تجارية أو اقتصادية استراتيجية للمملكة
سري		البيانات التي تسبب انخفاضاً كبيراً في صادرات المملكة؟
سري		أي نوع من البيانات التي يمكن أن تحد من إمكانية الجهات الحكومية للقيام بالعمليات اليومية ووظائف الأعمال؟
سري		بيانات عن التخزين اللوجستي أو المخازن الاستراتيجية؟
سري		بيانات قد تضر بالمنشآت الحيوية؟

الملحق 2

وثيقة ضوابط الأمن السيبراني للبيانات

